****

**الدورة العامة الحادية عشرة للبرلمان الدولي للتسامح والسلام**

24 تشرين الثاني \ نوفمبر 2024، بنوم بنه، مملكة كمبوديا

\*\*\*\*\*\*\*\*\*

**تقرير عن نتائج اجتماعات لجنة البرلمان الدولي للتسامح والسلام**

في 24 تشرين الثاني \ نوفمبر 2024، عقدت الدورة العامة الحادية عشرة للبرلمان الدولي للتسامح والسلام اجتماعات لجانها في بنوم بنه، مملكة كمبوديا، تحت عنوان "**السعي إلى السلام والمصالحة والتسامح**". وتألفت الدورة من خمسة اجتماعات للجنة الأساسية: 1) لجنة السلام والمصالحة؛ 2) لجنة التعاون الدولي؛ 3) لجنة الغذاء والطاقة والمياه والأمن البيئي؛ 4) لجنة العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ و5) لجنة القانون والعدالة. وبشكل عام، غطت اجتماعات اللجنة الخمسة منع الصراعات وبناء السلام، والتسوية السلمية، وإعادة الإعمار بعد الصراع، والعدالة الانتقالية، والتعاون المتعدد الأطراف، والأمن الغذائي والتنمية المستدامة استجابة لتغير المناخ. وبشكل عام، ناقشت اللجان كافة العناصر الأساسية المنصوص عليها في ميثاق السلام العالمي الذي تم التوقيع عليه في نفس اليوم. وتماشياً مع هذا، توصلت كل لجنة إلى النتائج التالية:

1. أعادت **لجنة السلام والمصالحة** التأكيد على التزامها الثابت بتعزيز الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة وتنفيذ تدابير بناء الثقة باعتبارها استراتيجيات حيوية للتخفيف من حدة الصراعات وتهدئة التوترات. وأكدت اللجنة على نموذج كمبوديا للسلام والمصالحة، الذي بدأه ونفذه سامديتش تيكو هون سين في التسعينيات، باعتباره مصدر إلهام ودروسًا لضرورة المشاركة الاستباقية في تيسير مفاوضات السلام والمشاورات، وضمان نتائج عادلة ومستدامة لجميع أصحاب المصلحة. وإدراكًا للأهمية الحاسمة لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد الصراع، حددت اللجنة التعليم باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز التعافي المستدام وتعزيز الشفاء الوطني. وعلاوة على ذلك، أكدت على ضرورة وجود قيادة سلام شاملة، مسلطة الضوء على الأدوار التي لا غنى عنها للنساء والشباب في تنمية مجتمعات مرنة ومتناغمة ومتعاونة.

2. وأشارت **لجنة التعاون الدولي** إلى أهمية تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي القائم على المصلحة المتبادلة والتعاون والمساواة والكرامة واحترام السيادة الوطنية، وخاصة من خلال تبني التجارة الحرة وممارسات التجارة العادلة مع الاحترام الكامل لأنظمة التجارة الدولية، لتحقيق الرخاء المشترك والرفاهية للجميع. كما أقرت اللجنة بالتعاون الدولي الذي عالج التحديات العالمية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، والجهود الجماعية نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وتسلط هذه الجهود الضوء على الفرص العديدة التي يمكن أن توفرها التعددية، مثل حل النزاعات، والتقدم التكنولوجي، والتعاون الاقتصادي، والتي يمكن أن تساهم في السلام والازدهار للجميع. وأكدت اللجنة على أهمية التعددية في تطوير حلول طويلة الأجل، واستكمال القانون الدولي والمعايير المقبولة عالميًا، وميثاق الأمم المتحدة لتعزيز السلام العالمي. بالإضافة إلى ذلك، أكدت اللجنة على الدور الحيوي لتعزيز الحوار بين الأديان والوئام بين الثقافات لبناء جسور الاحترام المتبادل والتعاون.

3. أكدت **لجنة الغذاء والطاقة والمياه والأمن البيئي** على الترابط الحرج بين الغذاء والطاقة والمياه في استدامة السلام والأمن. ودعت اللجنة إلى الاستثمار الأخضر والابتكار التكنولوجي والممارسات الزراعية المرنة لمعالجة الأمن الغذائي وضمان أنظمة إنتاج الغذاء المستدامة مع الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، مثل الطقس المتطرف والجفاف والفيضانات وتغير المناخ. وتم تسليط الضوء على ضرورة تبني استراتيجيات التنمية المستدامة المتوافقة مع أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، إلى جانب التدابير الرامية إلى الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية وتعزيز القدرة على التكيف في مواجهة التحديات البيئية. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة على أهمية التعاون العالمي في معالجة القضايا المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي والطاقة والمياه والبيئة والتي تشكل العناصر الأساسية لتحقيق السلام والأمن والتنمية والاستقرار العالمي.

4. وأكدت **لجنة العلوم والتكنولوجيا والابتكار** على الدور التحويلي للتكنولوجيات الرقمية والابتكار العلمي في تعزيز السلام والتواصل بين مختلف المجتمعات العرقية والإثنية والدينية. وسعت اللجنة إلى الاستفادة من التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة المعلومات المضللة وتعزيز الشفافية العامة والمساءلة وسد الفجوة الرقمية. كما سلطت اللجنة الضوء على أهمية الوصول العادل إلى التكنولوجيات المتقدمة والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي لصالح البشرية ودعم التنمية الشاملة. وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة أيضًا بأهمية التحسينات التشريعية والأطر الدولية لدعم دمج التكنولوجيا في الابتكارات المستقبلية التي تعمل على تحسين وتسريع التقدم البشري وقيم الإنسانية. وأكدت اللجنة على التكامل الكبير للتكنولوجيا في استراتيجية المناخ الوطنية والعالمية، وضمان مساهمة الابتكار التكنولوجي في التخفيف من الآثار البيئية، وتسريع الانتقال إلى الممارسات المستدامة ومعالجة تحديات المناخ بطريقة شاملة وعادلة. لذلك أعربت اللجنة عن التزامها بترجمة هذه الأجندات إلى خطوات قابلة للتنفيذ، بهدف تعزيز قطاعات التعليم والاتصالات والتكنولوجيا من أجل عالم أكثر شمولاً وترابطًا.

5. وأكدت **اللجنة القانونية والعدالة** على الحاجة الأساسية لتحقيق العدالة في أوقات السلم وفي حقبة ما بعد الصراع لتوفير السلام للأحياء والعدالة للأموات، وبالتالي منع المزيد من مواجهة الصراع، وتقديم الشفاء الوطني الذي سيبني الأساس للسلام الدائم والمصالحة. كما أكدت اللجنة على أهمية عمليات البحث عن الحقيقة، واستعادة الثقة المدنية، والتضامن الاجتماعي لإنشاء مسارات دائمة للسلام. بالإضافة إلى ذلك، أدركت اللجنة الترابط بين السلام والعدالة، مع دعوات لجهود بناء السلام الشاملة التي تدمج التدابير الاقتصادية والأمنية والحوكمة. وعلاوة على ذلك، حثت على تحديد ومعالجة الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم من خلال الإصلاحات التي تركز على الناس وجهود الوساطة السلمية بين جميع الأطراف المعنية لضمان سلام مربح للجانبين. والأهم من ذلك، اعترفت اللجنة بالنموذج الجديد للعدالة الانتقالية والإرث الفريد للغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا (ECCC) في توفير العدالة للشعب الكمبودي، والقضاء المستقر والشرعي في كمبوديا؛ وفي المساعدة على تشكيل تصميم المحكمة المستقبلية التي تتعامل مع الجرائم الأساسية ذات الاهتمام الدولي، فضلاً عن المساعدة في تطوير التنمية الشاملة المستقبلية للقوانين الجنائية.

سيتم دمج التقرير الموجز الدورة العامة الحادية عشرة للبرلمان الدولي للتسامح والسلام في وثائق نتائج الدورة الكاملة الحادية عشرة للبرلمان الدولي للتسامح والسلام، وسيتم طرحه للتداول بشأن خطة عمل وخارطة طريق لتنفيذ **ميثاق السلام العالمي**. [النهاية]